

## 11 منظمة حقوقية طالبت بالكف

### عن التعرض للمدافعين عن حقوق الإنسان

طالبت 11 منظمة دولية ومحلية، خلال مؤتمر صحفي عقده قبل ظهر أمس، في مقر نقابة الصحافة في بيروت >السلطات اللبنانية <الكف عن التعرض للناشط الحقوقي سعد الدين شاتيلا، العضو في منظمة الكرامة الدولية>، منتقدة ما وصفته <نمط التهيب> الناشئ في حق المدافعين عن حقوق الإنسان، بسبب إثارته المخاوف تجاه السلطات الأمنية>، وعبرت عن <قلقها من هذه الممارسات>، وناشدت <السلطات القضائية اللبنانية التحقيق في حالات التعذيب التي وثقتها <الكرامة>، عارضة لما حصل مع شاتيلا أثناء استدعائه من قبل المخابرات العسكرية هاتفيا، الى مقرها في بيروت في 25 تموز 2011 عند الساعة الثامنة صباحا، ولم يفرج عنه إلا عند الساعة الثامنة مساء بعد أكثر من سبع ساعات من التحقيق المستمر والذي تركز حول توثيقه لانتهاكات حقوق الإنسان بلبنان وبالأخص توثيقه لحالات التعذيب.</p></div>
<div data-bbox="101 383 870 426" data-label="Text">
<p>وكانت <الكرامة> قد رفعت هذه الحالات الى الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، وبالتحديد الى المقرر الخاص المعني بالتعذيب< وفي 26 تموز 2011 قام مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صفر صفر بالتحقيق معه مرة أخرى، وأحالته الى قاضي التحقيق العسكري الأول رياض ابوعيدا بتهمة <نشر معلومات تمس بسمعة الجيش اللبناني>.</p></div>
<div data-bbox="101 441 870 471" data-label="Text">
<p>وقال مايك روميغ، الباحث الحقوقي في منظمة الكرامة، <كان حري بالمدعي العام أن يقوم بالتحقيق في ادعاءات التعذيب التي استمرت المنظمات الحقوقية بتوثيقها بدلا من التحقيق مع ناشط حقوق لتوثيقه هذه الانتهاكات>.</p></div>
<div data-bbox="101 487 870 543" data-label="Text">
<p>وعرض المدير العام لـ <المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان - حقوق> غسان عبدالله لما تعرض له، إذ انه في 9 تشرين الأول 2010 خضع للتحقيق، بشأن عضوية المنظمة في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان وبشأن قيام <حقوق> بتنظيم ندوة حوارية عقدتها بالشراكة مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، والتي تمحورت حول نظام التصاريح المفروض من طرف السلطات العسكرية اللبنانية للدخول الى مخيم نهر البارد.</p></div>
<div data-bbox="101 560 870 630" data-label="Text">
<p>وفي 27 تشرين الثاني 2010 قامت المخابرات العسكرية، وعلى خلفية إصدار <حقوق> تقريرا بعنوان <القيود اللبنانية المفروضة على حرية التنقل: حالة مخيم نهر البارد> بالتحقيق مع حاتم مقدادي، منسق برنامج عمل <حقوق> في مخيم نهر البارد واحتجزته لغاية 1 كانون الأول 2010، دون أن توجه أي اتهام وبحسب مقدادي، كان التحقيق معه موجها بشكل خاص حول برنامج عمل <حقوق> لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان واجتماعات مدير عام <حقوق> مع السفارات الأجنبية <مشيرا الى انه >بسبب المضايقات المتكررة، أغلقت <حقوق> مركزها في مخيم نهر البارد.</p></div>
<div data-bbox="101 645 870 675" data-label="Text">
<p>وانتقد وديع الاسمر عن المركز اللبناني لحقوق الإنسان تحميل السلطة المدافعين عن حقوق الإنسان مسؤولية الفضائح والانتهاكات التي ترفع الى الإعلام، داعيا القوى الأمنية الى التحقيق مع مرتكبي الانتهاكات وليس مع الناشطين.</p></div>
<div data-bbox="101 690 870 720" data-label="Text">
<p>وقال مدير مكتب منظمة هيومن رايتس ووتش في بيروت نديم حوري ان <لبنان يفتخر دائما بمجتمعها المدني المتطور، لكن يبدو ان اجهزته الأمنية تميل الى إخماد العديد من أصواته>.</p></div>
<div data-bbox="101 735 870 751" data-label="Text">
<p>وتابع: <يجب على الحكومة اللبنانية إرسال إشارة واضحة الى اجهزتها الأمنية للكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان>.</p></div>
<div data-bbox="101 767 870 837" data-label="Text">
<p>وتطرقت المنظمات في مؤتمرها الى ما اعتبرته <مسألة التعذيب وسوء المعاملة في السجون اللبنانية ومراكز الاحتجاز الأخرى>، معتبرة انها، معضلة أساسية، منتقدة عدم قيام القضاء اللبناني>، إلا نادرا، إذا لم يكن أدبا، بالإدعاء على عناصر ينتمون لمؤسسات الدولة متهمين باستعمال العنف أو سوء المعاملة< ولم توثق المجموعات الحقوقية إلا حالة واحدة منذ 2004 تم فيها الإدعاء على ضابط شرطة بسبب ضربه لمتهم خلال استجوابه، ولم تنشر وزارة الداخلية نتائج التحقيق الذي أجرته خلال شهر آب 2008 بشأن الانتهاكات داخل السجون اللبنانية.</p></div>
<div data-bbox="101 852 870 909" data-label="Text">
<p>المنظمات المشاركة تضم مجموعة المنظمات التي أصدرت هذا البيان الصحفي: منظمة الكرامة، جمعية ألف، المركز اللبناني لحقوق الإنسان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان <حقوق>، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، منظمة هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، جمعية عدل ورحمة، مركز رستارت لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان ومؤسسة رواد فرونتيرز.</p></div>